الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

1,6٪ ارتفاع النفط الكويتي لـ 46,5 دولاراً للبرميل

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 74 سنتا في تداولات نهاية الأسبوع ليبلغ مستوى 46,51 دولارا للبرميل بنسبة 1,6٪ مقابل 45,77 دولارا للبرميل وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الاسواق العالمية هبطت أسعار النفط في تسوية نهاية الأسبوع بعد تعاملات متقلبة بفعل استمرار المخاوف بشأن وفرة الإمدادات العالمية من الخام وذلك بعد ارتفاع أسعار فوق 50 دولارا للبرميل.

بحسب دراسة لـ«الراجحي المالية» شملت تحليل أداء النفط الصخري وقرارات «أوبيك»

ارتفاع أسعار النفط فوق 50 دولاراً في النصف الثاني من 2017

قدمت الراجحي المالية الذراع البحثية لمصرف الراجحي السعودي تقريرا توقعت فيه ارتفاع أسعار النفط وتخطيها مستويات 50 دولارا للبرميل بالنصف الثاني من العام مرجعة ذلك الى 4 عوامل رئيسية وهي:
1 ـ حدوث انخفاض كبير في المعروض النفطي التقليدي في جميع أنحاء العالم نتيجة لنضوب حقول النفط القديمة.
2 ـ العوامل الجيوسياسية.
3 ـ ضغوط التدفق النقدي على منتجي النفط الصخري نتيجة لانخفاض التمويل وارتفاع أسعار الفائدة.
4 ـ قرار «أوبيك» بتحديد حصة انتاجية لكل من ليبيا ونيجيريا، وانخفاض مكاسب الفعالية لمنتجي النفط الصخري.

فيما أبدى التقرير تخوفه من مجموعة مقابلة من العوامل التي ربما تتسبب في انخفاض أسعار النفط الخام، فتشمل استثناء بعض الدول من تطبيق «أوبيك» وعدم التزام دول «أوبيك» باتفاقية خفض الانتاج، بالإضافة الى ارتفاع الطلب بأقل من التوقعات في النصف الثاني من العام.

وأوضح التقرير ان المعروض من انتاج النفط الأميركي الصخري شهد ارتفاعا بمقدار 380 ألف برميل في اليوم بزيادة 6٪، ما يشير ضمنيا الى ارتفاع حصة أميركا في السوق العالمي للنفط الخام بنسبة 0,5٪ لتصل الى 6,2٪. ومن بين أحواض النفط الصخري الأميركي، فان حوض برميان يسهم بأكثر من نصف هذا المعروض الاضافي 200 ألف برميل في اليوم ومع الأخذ في الاعتبار أن مستويات الانتاج لاتزال دون مستوي ذروتها السابقة، فان تزايد عدد الآبار التي تم حفرها ولكنها لم تكتمل، يمكن أن يعني امكانية حدوث مزيد من الارتفاع في مستوى الانتاج في المدى القريب.

وأشار التقرير الى فريقي ابحاث الراجحي المالية يعتقد أن اتفاقية «أوبيك» لخفض الانتاج، قد ظلت تمثل عاملا أساسيا في لمساعدة على توازن سوق النفط ونظرا لتمديد الاتفاقية للحد من الانتاج، فان النفط الصخري ربما يستحوذ علي حصة أكبر في السوق اذ من غير المحتمل أن تنافس «أوبيك» للحصول على مكاسب في حصة السوق، كما أن الطلب على النفط الخام في النصف الثاني من العام عادة ما يكون أعلى كثيرا من مستواه في النصف الأول.

الالتزام باتفاقية «أوبيك» يمكن أن يعني ضمنياً حصة سوقية أكبر للنفط الصخري في 2017

33 ـ 79 دولاراً مستوى سعر التعادل لأغلب شركات النفط الصخري

وبناء على المصادر الثانوية لـ«أوبيك» لبيانات الانتاج لـ 11 دولة منتجة، فان متوسط التزام دول «أوبيك» بخفض الانتاج قد ظل جيدا عند نسبة 97٪ حتى يونيو ولكن بيانات شهر يونيو تظهر أن ليبيا ونيجيريا، المستثنيتان من اتفاقية الخفض، شهدتا ارتفاعا طفيفا في انتاجهما. وبناء عليه، اذا أخذنا في الاعتبار مستوى الالتزام على المستوى الكلي لدول «أوبيك»، فسنجد أن مستوى الالتزام قد انخفض. إننا نعتقد أن هناك فرصا متاحة لـ«أوبيك» لتحديد سقف انتاج للدولتين المذكورتين.

وقد شهدت الدول غير الأعضاء في «أوبيك» التي قبلت بخفض انتاجها، ارتفاعا في مستوى الالتزام بالخفض حتى بلغ 83٪ في مايو من 47٪ في يونيو.

ووفقا لتحليل الراجحي المالية فقد ظل سعر التعادل النفطي لأكبر منتجي النفط الصخري الأميركيين يسجل انخفاضا خلال السنوات القليلة الماضية ويبلغ حاليا 48 دولارا للبرميل. وبناء على العمليات الحسابية يتضح ان نطاق سعر التعادل لبعض الشركات المختارة التي تعمل أساسا خارج منطقة حوض برميان، يتراوح بين 33 و79 دولارا للبرميل، ما يشير ضمنا الى أن مستوى الانفاق الرأسمالي الحالي من غير المحتمل أن يستمر عند مستوى سعر النفط الحالي.

هذا، تحسن الأداء المالي للشركات التي جاءت في التحليل بدرجة كبيرة ويعزى ذلك أساسا الى عقود التحوط 17,9 دولارا عند مستويات أسعار مرتفعة.

ويشار هنا الى أن المنتجين قد حققوا فوائد تراوحت بين 7,7 دولارات للبرميل في الماضي، ما ساعد على ارتفاع الانتاج. ولكن مع انخفاض الأسعار الفورية وأسعار الصفقات الآجلة، فان المصروفات الرأسمالية وأسعار الفائدة ترتفع، ويترتب على ذلك ضرورة ارتفاع أسعار النفط الخام فوق سعر التعادل حتى يتمكن منتجو النفط الصخري من الاستمرار في زيادة الانتاج.

وبينما تستمر النظرة للاقتصاد العالمي جيدة في 2017 مدعومة بالتحسن التدريجي في نشاطات التصنيع والتجارة الدولية، فمن المحتمل أن يرتفع مستوى الطلب خلال النصف الثاني من 2017، بعد أن ظل ضعيفاً في النصف الأول بسبب عوامل موسمية. وقد نمت مبيعات السيارات للاثني عشر شهرا الأخيرة بنسبة 5,8٪ على أساس سنوي في نهاية الربع الأول 2017.

وقد استمرت مبيعات السيارات وهي تجد الدعم من الأسواق الناشئة، وعلى رأس القائمة الصين بنسبة نمو بلغت 14٪ للاثني عشر شهرا الأخيرة تليها الهند بنسبة نمو 9٪.

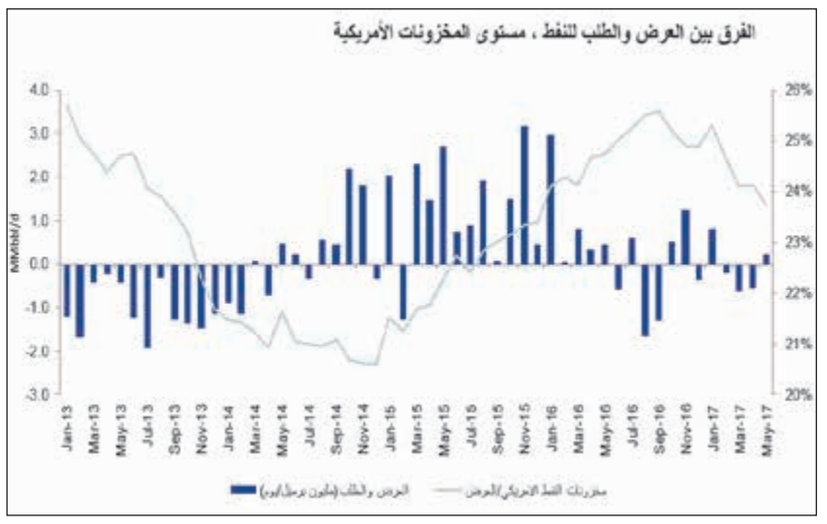

المرزوق: اجتماع «سان بطرسبرغ» لمراجعة نسب الالتزام بخفض الإنتاج

كونا: أكد وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق أنه سيتم النظر في تقرير اللجنة الفنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية خلال اجتماع اللجنة المشتركة لمراقبة تنفيذ اتفاق خفض إنتاج دول منظمة «أوبيك» ومن خارجها، لمراجعة نسب الالتزام باتفاق خفض الإنتاج عن يونيو الماضي، وتقرير اللجنة عن الفترة الأولى، بين شهري يناير ويونيو الماضيين.

عصام المرزوق

تصريحات المرزوق جاءت بمناسبة الاجتماع المرتقب في مدينة سان بطرسبرغ الروسية بعد غد للجنة المشتركة لمراقبة تنفيذ اتفاق خفض الإنتاج بين دول «أوبيك» ومن خارجها، حيث قال: «سيتم النظر في تقرير اللجنة الفنية بموجب اتفاقية التعاون المشترك الموقعة في ڤيينا ديسمبر 2016 بين الدول المنتجة للنفط في منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك» والدول من خارجها». وأضاف أن اللجنة ستقوم أيضا خلال الاجتماع الذي سينعقد في الفترة بين 23 و25 يوليو الجاري، بمراجعة تقرير سكرتارية «أوبيك» عن حالة الأسواق النفطية للفترة ذاتها كما ستتم مناقشة الخطوات المستقبلية للاستمرار في تنفيذ الاتفاق ومناقشة أي اقتراحات من الدول الأعضاء في المنظمة.

وأفاد بأنه سيتم في نهاية الاجتماع رفع تقرير من اللجنة للدول الأعضاء بما ستتم مناقشته وكذلك أي اقتراحات أو توصيات تتم الموافقة عليها باللجنة. وكانت اللجنة الوزارية قد أوصت خلال اجتماعها مارس الماضي في الكويت بتمديد الاتفاق العالمي بين منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) ومنتجين آخرين لخفض إنتاج النفط الخام مدة 6 أشهر أخرى.

المزروعي: الإمارات ملتزمة بتخفيض إنتاجها.. لكن هناك زيادة من بعض الدول

رويترز: قال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي إنه يأمل في بدء تقلص المعروض بأسواق النفط العالمية خلال النصف الثاني من 2017 مع تسارع الطلب. وأضاف المزروعي في تصريحات صحافية: «نشهد طلبا قويا واستقرار عدد الحفارات في الولايات المتحدة، ونحن الان مع بداية الربع الثالث من 2017 والطلب يتسارع فيه، وآمل أن يكون للاتفاق أثر كبير خلال الربعين الثالث والرابع».

سهيل المزروعي

وما زالت أسعار خام برنت دون مستوى 50 دولارا للبرميل، وذلك بفعل بواعث القلق من ارتفاع إمدادات منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبيك»، رغم تعهدها بخفض الإنتاج في مسعى لتقليص المعروض بالسوق. وكانت أوبيك وعدد من المنتجين غير الأعضاء، مثل روسيا قد مددوا اتفاقا لخفض الإنتاج 1,8 مليون برميل يوميا حتى مارس 2018، لكن التزام «أوبيك» تراجع إلى 78٪ في يونيو بفعل إنتاج أعلى من المسموح به من الجزائر والإكوادور والجابون والعراق والإمارات وفنزويلا، وهو الأمر الذي قلص أثر الالتزام القوي للسعودية والكويت وقطر وأنجولا حسبما ذكرت وكالة الطاقة الدولية الأسبوع الماضي.

وقال المزروعي: «الإمارات ملتزمة بتخفيضاتها، ولكننا لاحظنا بعض الزيادة في إنتاج بعض الدول غير المشاركة في الاتفاق بسبب أوضاعها الخاصة».

ويتطلع تجار النفط إلى اجتماع «أوبيك» والمنتجين غير الأعضاء بعد غد، لمعرفة ما إذا كان سيعالج مسألة زيادة إنتاج نيجيريا وليبيا المعفيتين من التخفيضات. وتراقب اللجنة الوزارية المشتركة لـ«أوبيك» درجة الالتزام باتفاق المعروض وستعقد اجتماعا في سان بطرسبرغ بروسيا.

من خلال بيع الأصول الحكومية

«ميد»: الطرح الأولي العام في دول الخليج تترقب انتعاشاً

محمود عيسى

قالت مجلة «ميد» ان اسواق الطرح العام الأولي في دول مجلس التعاون الخليجي تظهر علامات انتعاش بعد 3 سنوات افتقرت فيها هذه الاسواق الى البريق.

وأضافت المجلة ان التقلب الناجم عن انخفاض أسعار النفط كان سببا في إضعاف ثقة المستثمرين واضطر الشركات التي تبحث عن تقييمات مناسبة، الى ان تضع على الرف خطط عمليات الطرح الاولي التي كانت تزمع إصدارها.

وعلى الصعيد ذاته، قالت المجلة ان أسواق الأسهم الإقليمية لم تشهد الكثير من التغيير من حيث محفزات تخلق زخما تصاعديا مستمرا في اعقاب الانخفاضات الحادة التي هبطت بأسعار النفط الخام.

ومضت المجلة في القول انه يمكن للمرء أن يجادل بأن شيئا لم يتغير بشكل أساسي من أجل إحياء سوق الاكتتابات العامة وانخفاض حجم التجارة البطيئة ذات المستويات المتدنية والتي كانت السمة المميزة لمعظم بورصات دول مجلس التعاون الخليجي في الأشهر الأخيرة، وان هذه الاعراض يجب أن تكون سائدة في الظروف الحالية.

وينبغي الا تكون ظروف السوق الحالية من الناحية المنطقية مصدر دعم كبير للشركات التي تسعى إلى تقييم أعلى، ولكن برامج الخصخصة التي تقودها الحكومة لبيع الاصول الحكومية قد أعطت سوق الاكتتاب العام القوة الدافعة للانطلاق والتي هي في امس الحاجة اليها. ويجدر بالذكر ان قائمة الشركات الحكومية المنضوية تحت مظلة الاكتتاب العام نمت نموا ملحوظا، كما تشجع بعض مصدري الطرح الاولي العام في القطاع الخاص على إحياء خططهم الخاصة بعمليات الاصدارات العامة.

واستشهدت المجلة بآخر الاصدارات التي قامت بها الشركات الحكومية، وهو إصدار شركة أبوظبي الوطنية للنفط أدنوك المملوكة الدولة الذي تضمن بيع حصة أقلية في بعض شركاتها التابعة.

وقالت شركة النفط والغاز العملاقة هذا الاسبوع انها تعتزم بيع اسهم أقلية في شركات الخدمات التابعة لها. وتشير التقارير إلى أن أدنوك يمكنها ان تتوقع جمع ما يصل الى 14 مليار دولار من خلال بيع محطات الخدمات التي تملكها في السوق.

كما تم وضع الأصول خارج قطاع النفط والغاز في الكويت والإمارات والسعودية على قائمة صفقات الأسهم الرأسمالية، والتي تبشر بالخير بالنسبة للمستثمرين الذين كانوا متعطشين منذ فترة طويلة للحصول على فرص للاستثمار في أصول عالية الجودة والوصول من خلالها إلى السوق.

وقالت المجلة انه من المؤكد أن خطط السعودية الرامية لطرح جانب من اسهم شركة ارامكو للاكتتاب العام قد تمثل أكبر عملية بيع أسهم في العالم، قد ساعدت على تحسين ميول المستثمرين وشجعت دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى على النظر في بيع حصص أقلية في شركات النفط والغاز وغيرها من القطاعات.

ولكن المجلة ختمت بالقول ان هذا الانتعاش الطفيف المرتقب في اسواق الطرح الاولي العام الخليجية سيكون معلقا على ما يتم احرازه من تقدم في معالجة واحتواء الازمة الخليجية الراهنة، وان اي تفاقم لهذه الازمة السياسية من شأنه ان يضر بشدة في ميول المستثمرين في السوق.

وضع الأصول في الكويت على قائمة صفقات الأسهم الرأسمالية تبشر بالخير

ماليزيا تمتلك واحدة من أكثر الصناعات المالية الإسلامية تطوراً في العالم

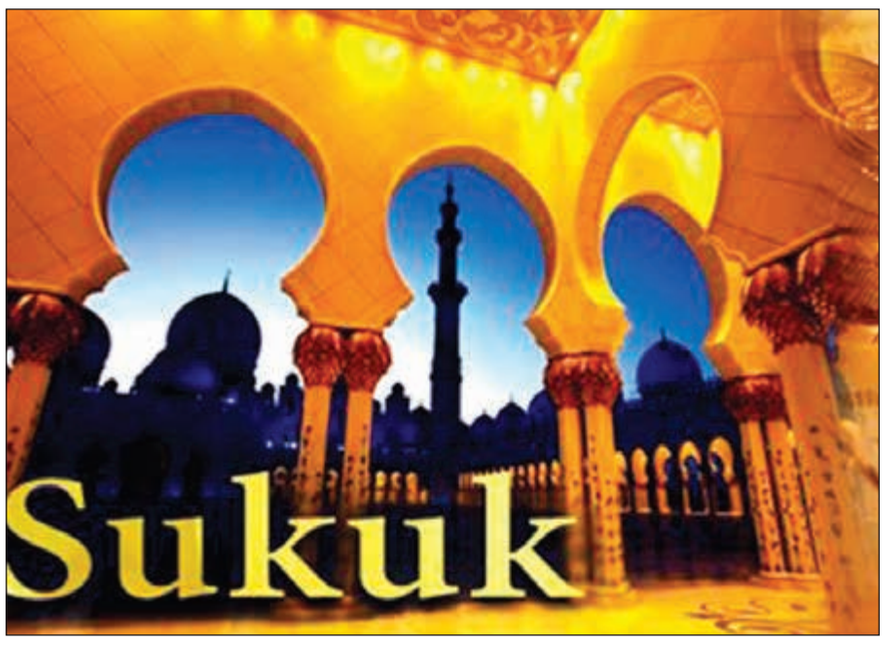

محمود عيسى

قالت صحيفة نيو ستريت تايمز انه عندما ينشر صندوق النقد الدولي تقارير عن الأسواق أو القطاعات أو البلدان، فإن الحكومات المعنية بالتقرير والهيئات التنظيمية والجهات الفاعلة في السوق تحاط علما بمضمونها. وتعامل هذه التقارير كمقياس لحالة الاقتصاد أو الصناعة في دولة ما في أي وقت من الأوقات، ويمكن أن تؤثر على التصنيفات السيادية لتلك الدولة او اسواقها أو المؤسسات العاملة فيها، وبالتالي فإن تكلفة التمويل أو فرص حصولها عليه قد تتأثر بهذه التقارير.

وقد تمكنت ماليزيا، بفضل السياسات الاستباقية التي تبنتها الحكومات المتعاقبة من قيادة صناعة الصيرفة الإسلامية العالمية في تطوير بنية تمويل إسلامي ذات مستوى عالمي متكامل، واعداد التقارير وابتكار المنتجات، والحكم الشرعي وأطر حماية المستهلك والتعليم.

ويقر تقرير صندوق النقد الدولي بأن ماليزيا لديها واحدة من أكثر الصناعات المالية الإسلامية تطورا في العالم، والتي شهدت نموا سريعا، لاسيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية، مع احتمالات تحقيق المزيد من النمو.

ومن بين أهم ما جاء في التقرير الحاجة إلى مزيد من الاتساق فيما يتعلق بالامتثال لمتطلبات كفاية رأس المال والخاصة بحسابات الاستثمار التي تقوم على تقاسم الأرباح، من بين أمور أخرى. وقد اعتمدت البحرين والسودان وماليزيا المعايير ذات الصلة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، في حين أن البعض الآخر لا يزال يطبق نظام البنوك التقليدية.